www.akhbar-alkhaleej.com

نحتاج إلى مقترحات منطقية ومدروسة.. ويجب مراعاة الظروف والمعطيات عند تقييم أداء المجلس

- نقترح فرض ٥٪ على صافي أرباح الشركات لتوفير ١٠٠ مليون دينار في الميزانية
- نسعى مع الحكومة لمعالجة الدين العام وتوفير فرص عمل وتحسين معيشة المواطن
- سندرس قانون «الكهرباء».. ونرفض أي زيادات على متوسطي ومحدودي الدخل
- التوظيف والإسكان وتطوير الخدمات أبرز اهتمامات النواب

الإعلام مرآة صادقة للعمل البرلماني ونقدر دوره المسؤول في نقل نبض الشارع

مع الجهات المعنية، وعبر المجلس النيابي من خلال استخدام الأدوات الدستورية، وهناك بعض المطالب التي هي بحاجة إلى مزيد من الدراسة، وتوفير الميزانية اللازمة.

وتعامل السادة النواب مع المطالب الشعبية، جزء من الواجبات والمسؤوليات تجاه الناخبين، فالنائب يمارس دوره المناط به، وينقل للمواطنين الرد والجواب، وبالتأكيد هناك تفهم عام لمحدودية الموارد وصعوبة تلبية بعض المطالب المعيشية لظروف مالية وغيرها، ولكننا نؤكد دائما أن المواطن يأتي في أولويات عمل الدولة ومؤسساتها.

*كان هناك مقترح يتعلق بالضمان الاجتماعي مقدم من النواب، ورئيس المجلس كان أحد مقدميه، ولكن هذا المقترح لم ير النور حتى الآن فما السبب؟

-نعم سبق أن انضممت إلى عدد من زملائي النواب في الاقتراح المقدم من سعادة النائب جليلة علوى باقتراح بقانون بشأن الضمان الاجتماعي لتطوير الأحكام النافذة بالقانون الحالي وبما يضمن تعزيز المساعدة الاجتماعية المقدمة لمستحقيها ومدَ مظلة الاستحقاق إلى فئات أخرى وإنشاء صندوق للضمان الاجتماعي، وقد وافق المجلس على الاقتراح بقانون وأحيل إلى الحكومة التي وضعته -وفقا للدستور- في صيغة مشروع قانون ولم يزل المشروع قيد الدراسة بلجنة الخدمات بالمجلس للوصول إلى صيغة توافقية في ضوء مرئيات الجهات المعنية تقديراً لما يتطلبه المشروع من رصد الموارد اللازمة، وهذا النموذج التشريعي يعكس ما سبق ذكره من أن التشريع يمثل موازنة مطلوبة بين الطموح والواقع وتناسب بين الآمال والقدرات الاقتصادية المتاحة.

*وصل إلى مجلس النواب مؤخرا مشروع بقانون بإصدار قانون تنظيم قطاع الكهرباء والماء وإنشاء شركة تقدم تلك الخدمة، فكيف سيتناول المجلس هذا الأمر خاصة في ظل ما يثار من مخاوف بشأن خصخصة هذه الخدمة؟

متوسطو ومحدودو الدخل لن يتحملوا أي زيادة

-بالفعل وصل مشروع القانون محالا من الحكومة إلى مجلس النواب، وتم إحالته إلى لجنة المرافق العامة والبيئة، وستبدأ في دراسته من أجل إعداد تقرير متكامل بشأنه، ومن ثم عرضه على جلسة مجلس النواب للتباحث فيه واتخاذ القرار النهائي بشأنه.

وأريد أن أؤكد هنا أن مجلس النواب حريص كل الحرص على مصلحة المواطن ولن نقبل بتحميل المواطن أي زيادة أو أعباء مالية إضافية، لأننا نواب الشعب وندرك تماما أن المواطنين من متوسطي ومحدودي الدخل خاصة فئة المتقاعدين، لن يتحملوا أي زيادة في ظل محدودية الدخل، والدليل على موقف مجلس النواب الرافض لأي زيادة يتحملها المواطن هو رفضنا عدة تصورات تم عرضها من الحكومة وقت مناقشة الميزانية العامة للدولة، ومنها زيادة تعرفة الكهرباء والماء والمحروقات، ونجحنا بالتوافق مع الحكومة، على إبقاء الوضع على ما هو عليه، وهذا الأمر نشكر عليه الحكومة.

لذلك أجدد تأكيدي أن همنا الأول والأخير في «السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية» هو المواطن، وألا يتحمل أي أعباء أكثر مما هو عليه حاليا، فنحن نجلس مع المواطنين وندرك صعوبة الحياة المعيشية الحالية، والتي ليست في مملكة البحرين فقط بل نراها في مختلف دول العالم، وأعتقد أن الوضع المعيشي للمواطن البحريني بالرغم من كل هذه التحديات، أفضل بكثير من دول أخرى كبيرة وذات اقتصاديات متقدمة، ولكن الأوضاع الاقتصادية الصعبة هي ظاهرة عالمية حاليا.

*ولكن في المقابل ندرك مدى الضغوط التي تتعرض لها الحكومة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، وبالتالي ما هو الحل من وجهة نظركم؟

-بالتأكيد نحن ندرك تماما ما تواجهه الحكومة من تحديات وما تمر به من مصاعب، ونقدر جهودها في تنويع الإيرادات، والعمل على خفض الدين العام، ونحاول من موقعنا أن نسهم في إيجاد حلول بجانب الحلول التي تصل إليها الحكومة.

وبالفعل قمت كرئيس لمجلس النواب، ومعي سعادة النائب عبدالنبي سلمان أحمد النائب الأول لرئيس مجلس النواب، وسعادة النائب أحمد عبدالواحد قراطة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، بتقديم عدة حلول تهدف إلى رفد الميزانية العامة للدولة بإيرادات إضافية، ومن ضمن تلك الحلول فرض ضرائب على صافي أرباح الشركات وتطبيق هذا الحل سيسهم في ضخ أكثر من ١٠٠ مليون دينار في ميزانية الدولة.

*ولكن في المقابل عند اللجوء إلى فرض ضرائب قد يؤثر ذلك سلبا في جذب الاستثمارات؟ خاصة وأن هناك دول مجاورة لا تفرض ضرائب وبالتالي قد تنقل تلك الاستثمارات إليها؟

-أولا الدول الأخرى تفرض ضرائب وأكثر مما اقترحناه، فقد اقترحنا ٥% من صافي أرباح الشركات وهذه نسبة بسيطة جدا، كما أنني أود أن أوضح أمرا، هناك قانون ضرائب الشركات بالفعل تم إقراره، وهذا القانون يطبق على الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات (DMTT) العاملة في مملكة البحرين، والتي تتجاوز إيراداتها السنوية العالمية ٧٥٠ مليون يورو، وهذه الشركات هي التي ترحب بتطبيق الضريبة، لأنها عندما تدفعها في البحرين ستسقط عنها الضرائب التي تدفعها في موطنها، تطبيقا لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي، وبالتالي النسبة التي تدفعها هذه الشركات في البحرين أقل بكثير من النسبة المفروضة عليها في بلدها، لذلك فإنها ترحب بدفع ضريبة الأرباح في البحرين.

أما المقترح الذي تقدمنا به يتعلق بأمر آخر، وهو ضريبة على صافي أرباح جميع الشركات العاملة في مملكة البحرين، وما سيتم تحصيله من هذا البند يمكن أن يسهم في سد العجز الحاصل في توفير الدعم للكهرباء والماء والمحروقات، وبالتالي من أي زيادات تتحملها الطبقة الوسطى والمحدودة، خاصة وأن هذه الطبقة هي العمود الفقري للمجتمع ويجب الحفاظ عليها.

*وما توقعكم لموقف غرفة التجارة من مثل هذا المقترح؟

-لا أعتقد أن تكون هناك أي مشكلة لدى الغرفة، خاصة وأن النسبة المقترحة للضريبة على صافي الربح منخفضة.

*بالحديث عن غرفة تجارة وصناعة البحرين، كيف ترون العلاقة بينها وبين مجلس النواب؟

-علاقتنا متميزة وشراكتنا استراتيجية مع غرفة تجارة وصناعة البحرين، برئاسة الأخ الفاضل سمير عبدالله ناس وزملائه، قائمة على التعاون والتنسيق والتكامل، ونحن من الداعمين لتطوير المجال الاقتصادي والتجاري والصناعي والاستثماري في البلاد، بما يحقق نمو الاقتصاد الوطني، وتوفير المزيد من فرص العمل النوعية للمواطنين، وهناك دائما تنسيق واجتماعات مشتركة للتباحث في عديد من الموضوعات والملفات، ونأمل في المزيد من التعاون مستقبلا.

*كيف تقيمون علاقة مجلس النواب بباقي الجهات الأخرى كالحكومة ومجلس الشورى على سبيل المثال؟

-مجلس النواب جزء رئيسي من المؤسسات الدستورية في مملكة البحرين، والعلاقة التي تحكم هذه المؤسسات، كما حددها ونظمها دستور مملكة البحرين، هي علاقة تعاون وتكامل وتنسيق، مع استقلالية كل سلطة ومؤسسة دستورية.

كما أن مبدأ التعاون والتفاهم والتوافق، هو المبدأ الراسخ الذي نعمل من خلاله جميعا، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه.

وقد شهدنا الحرص الكبير من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على تكريس وتعزيز التعاون البناء المثمر لما فيه خير وصالح الوطن والمواطنين، من خلال الاجتماعات التنسيقية، والمشاورات المستمرة، واللقاءات المتواصلة، والتوجيهات الكريمة لمعالجة العديد من الملفات والقضايا والمواضيع الحيوية والمجتمعية، ذات الأولوية الوطنية.

وإننا نقدر عاليا منهجية التعاون والتنسيق مع مجلس الشورى برئاسة معالي الأخ الفاضل علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، ونرى حرص الجميع على تحقيق مصلحة الوطن والمواطن، وإن تباينت وجهات النظر، فكل مجلس يمارس دوره ومسؤولياته وفقا لاختصاصاته، ووفقا لقناعاته، ويجمعنا الاحترام المتبادل.

كما أننا نعمل في الشعبة البرلمانية والتمثيل البرلماني الخارجي لمملكة البحرين من خلال الدبلوماسية البرلمانية، كمجلسين وأعضاء كتلة واحدة ومتجانسة، ومن خلال أعمال اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية، وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الحكيمة لمملكة البحرين وبما يحقق المصلحة الوطنية التي نستظل بها جميعا.

*الدبلوماسية البرلمانية أحد أبرز الملفات التي يهتم بها المجلس فهل أنتم راضون عن أداء المجلس في هذا الملف؟

-عمل الدبلوماسية البرلمانية يأتي انسجاما مع السياسية الخارجية لمملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، القائمة على المبادئ الثابتة في الانفتاح والاعتدال والتوازن والاحترام المتبادل، وتعزيز علاقات التعاون والصداقة مع مجالس وبرلمانات دول العالم، ودعم المشاريع المشتركة، وتعزيز مكانة مملكة البحرين الإقليمية والدولية، وحماية مصالح المواطنين في الخارج.

كما أن الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين عضو فاعل في كل من الاتحادات والمنظمات البرلمانية، ونالت الثقة في نيل العديد من المناصب القيادية، وحازت الجوائز والمراكز المتقدمة، ونحن راضون عن أداء الشعبة البرلمانية، ولجان الصداقة، ونسعى إلى تحقيق المزيد من النجاحات الدبلوماسية لمملكة البحرين.

*نسمع منذ وقت طويل عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجلس النواب والتحول الكامل إلى الرقمنة فمتى يكون المجلس بلا أوراق بنسبة ١٠٠%؟

-هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير منا، وتوجيه مباشر من سعادة المهندس محمد إبراهيم السيسي البوعينين الأمين العام لمجلس النواب، للعاملين في كل قطاعات الأمانة العامة، لأنه يمثل توجها عاما للدولة، وتوجهات الاتحادات والمنظمات البرلمانية، الإقليمية والدولية، كما أنه يسهم في بيان التطور والتحول الرقمي الذي تشهده مملكة البحرين، وتوفير التكلفة المالية والجهد والمزيد من الدقة والسرعة في العمل والإنجاز.

مشاريع لتحسين العمل البرلماني

ويمكننا القول، إنه تم تنفيذ عدة مشاريع تهدف إلى تحسين العمل البرلماني وزيادة كفاءته، من خلال مشاريع التحول الرقمي في إدارة الجلسات، وتطوير الأنظمة الإلكترونية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، لدعم اتخاذ القرار وتحليل البيانات، وذلك في إطار استراتيجية شاملة تستهدف تحسين العمليات البرلمانية، وتقديم حلول تقنية متقدمة تسهم في زيادة الشفافية وسرعة الإنجاز.

ومن أبرز مشاريع التحول الرقمي لدى الأمانة العامة لمجلس النواب: نظام الاجتماعات التفاعلي، ونظام المضبطة الإلكترونية، ومنصة السجل العام، ومنصة رقمية موحدة تسهل تنظيم الأعمال ومتابعة مشاريع القوانين والوثائق البرلمانية، بالإضافة إلى نظام المستشار البرلماني، ومنصة متخصصة لصياغة التشريعات وتحليل الاقتراحات البرلمانية باستخدام تقنيات متقدمة، بالإضافة إلى أنظمة بحث متعددة الوسائط تتيح للمستخدمين البحث الفوري في النصوص المكتوبة، والمقاطع الصوتية، والفيديوهات البرلمانية، ما يوفر تجربة بحث متكاملة وشاملة.

*إذا حاولنا أن نسمي ملفا أو مشروعا معينا كان نصب أعين المجلس خلال هذا الفصل فما هو هذا المشروع وهل ترى أن المجلس أنجز هذا الملف؟

-كل قضايا الوطن والمواطنين في نصب أعين المجلس النيابي، ولها أولوية في عملنا داخل المجلس وخارجه، وتحظى بكل الحرص والاهتمام، ومن أبرزها ملف التوظيف وملف تحسين المستوى المعيشي للأسرة البحرينية، بجانب دعم نمو الاقتصاد الوطني، بالتعاون مع القطاع الخاص.

ولا شك أن ما تم إنجازه وتحقيقه في هذه الملفات، جاء تحقيقا لمضامين الخطابات الملكية السامية، التي نستهدي بها ونعمل من خلالها، وهي نتاج عمل مشترك وتعاون بناء مع الحكومة ومجلس الشورى، وكل الشركاء معنا في العمل الوطني.

ويسعى المجلس جاهدا على تحقيق وإنجاز الملفات الحيوية ذات الأولوية للوطن والمواطنين.

كما سعينا في الأدوار الماضية إلى عقد اجتماعات مشتركة لنواب كل محافظة على حدة مع بعض الوزارات الخدمية، وتم إنجاز العديد من الأمور في هذا الخصوص.

*هل اتخذتم قرارا على المنصة وتمنيت بعدها لو لم تتخذه؟ وما العلاقة بينكم وبين النواب؟

-العلاقة بين رئاسة المجلس والسادة النواب، قائمة على الاحترام المتبادل والوعي بمتطلبات المصلحة الوطنية لإنجاز الاستحقاق النيابي، وتحكمها اللائحة الداخلية لمجلس النواب، وتنظم شؤونها واختصاصاتها، ونعمل جميعا كفريق واحد لخدمة الوطن والمواطن، بكل تعاون وتنسيق وتكامل. وقرارات الرئيس على المنصة تتم وفقاً لأحكام الدستور واللائحة الداخلية اللتين أقسمنا على احترامهما

كما أنني أتفهم حرص وحماس السادة النواب في بعض مداخلاتهم وتصريحاتهم، النابعة من اهتمامهم بقضايا المواطنين والناخبين والدوائر الانتخابية، وأدرك حجم المسؤوليات الملقى على عاتقهم، وهناك الكثير من الأمور التي يتم معالجتها داخل البيت الواحد، وتبقى مملكة البحرين وخدمة شعبها هي الجامع لنا ولعملنا.

*كيف ترون علاقتكم بالإعلام، وما تقييمكم لدور الإعلام في نقل أخبار المجلس؟

-الإعلام شريك رئيسي واستراتيجي لعملنا النيابي، وهو مرآة صادقة لحقائق العمل البرلماني وعلاقتنا مع المؤسسات الصحفية وجمعية الصحفيين البحرينية إيجابية جدا، ونقدر دورهم المسؤول في نقل أخبار المجلس، ونؤمن بحرية الرأي والتعبير المسؤول، وندرك دور الإعلام في كونه مرآة المجتمع ونبض الشارع وقد برز تقدير دور المؤسسات الإعلامية والصحفية وتعزيز دورها الوطني في نشاط المجلس لدى مناقشة المشروع الأخير الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر، المرافق للمرسوم رقم (٧٧) لسنة ٢٠٢١ والذى توج به المجلس فاعليات الدور الثالث من الفصل التشريعي الجاري.

*هل تتابعون مواقع التواصل الاجتماعي وتناول الناس لأخبار ومقترحات النواب؟

-بالتأكيد نتابع ونرصد ما تتناوله مواقع التواصل الاجتماعي، فهي جزء من وسائل الإعلام الحديث، وهناك العديد من الملاحظات والمقترحات جاءت من خلال الناس ومواقع التواصل الاجتماعي.

وما يصلنا من انطباعات وآراء سواء من خلال التواصل المباشر، أو عبر عمل المكاتب، أو في مجالس السادة النواب في الدوائر الانتخابية، يحظى بالاهتمام والعناية، وهناك بعض المقترحات والحلول كانت تجاوبا وتفاعلا مع ما يتم طرحه في الوسائل الإعلامية.

تعزيز مبدأ حرية إبداء الرأي

ربما من الواجب هنا أن نؤكد أهمية تعزيز مبدأ حرية إبداء الرأي والتعبير المسؤولة، دون انتقاص لعمل السادة النواب، ودون أي ممارسة خارجة يحاسب عليها القانون، وتخرج عن سياق الاحترام المتبادل، فالشعب البحريني المتحضر قادر دائما على إبداء رأيه بكل مسؤولية وموضوعية.. فكما أن من يعمل في العمل العام يتوقع النقد المسؤول، فمن الأهمية بمكان أن يكون النقد كذلك ملتزما بقواعد الاحترام ونقل الملاحظة وإبداء الرأي، بكل مسؤولية دون تجاوز.

*وما رأيكم في انتقادات «السوشيال ميديا» للنواب؟

-نحن نتقبل أي انتقادات بناءة ومسؤولة توجه إلينا، ولكننا في نفس الوقت نرفض تلك الانتقادات الجارحة وغير المسؤولة والخارجة عن القانون، والمسيئة للمسيرة الديمقراطية، والتي قد يكون لها مآرب أخرى فهذا أمر مرفوض جملة وتفصيلا من الجميع.

فالانتقادات البناءة مرحب بها في سبيل تطوير العمل البرلماني والوطني، لأنها تنبهنا وتوجهنا إذا ما جانبنا الصواب كما أننا قد نجد فكرة أو مقترحا من المواطنين والصحافة والإعلام، يمكن أن يكون إيجابيا وقابلا للتنفيذ، لذلك لا يجب أن نصم آذاننا عن الناس وأن نتفاعل معهم باستمرار ونوضح لهم الأمور الغائبة عنهم وهذا هو دور الصحافة والإعلام في المقام الأول.

*إذا طلب منكم تقديم نصيحة لأي شخص يرغب في أن يصبح نائبا، فماذا ستقول له؟

-نصيحتي هي أن العمل النيابي مسؤولية وأمانة، وأن علاقة النائب بأي جهة يتعامل معها يجب أن تكون مبنية على الاحترام المتبادل، والدستور البحريني منح النائب سلطة الرقابة والتشريع، وتلك السلطة تحكمها اللوائح والإجراءات، مع الانضباط في التعامل، والرقي في النقاش، ذلك أن المواطن البحريني يهمه تحقق النتائج على أرض الواقع، وأن من يتحدث بأسلوب غير متحضر مع أي مسؤول فهو يسئ إلى نفسه أولا، وأن التجريح في الأشخاص غير مجد، وأنا من خلال موقعي ومسؤولياتي كرئيس للمجلس، لا أقبل بأي شكل من الأشكال أن يكون هناك تجاوز في حق أي مسؤول من قبل النواب، لأن هذا الأمر لا يكون في مصلحة المجلس، أو مصلحة النائب نفسه، ولا يعكس التحضر والوعي البحريني، ولا بد أن تكون مصلحة الوطن العليا والمواطن، في مقدمة أولويات العمل النيابي، والوطني والمجتمعي كذلك لدى الجميع وفي أي موقع.

نقدر عمل مجلس الشورى.. وتباين وجهات النظر يخدم المصلحة العامة

علاقتنا متميزة وشراكتنا استراتيجية مع الغرفة ونأمل مزيدا من التعاون مستقبلا